● أخبار قصيرة

باكستان..٧٠ قتيلاً ضحية الهجمات الإرهابية خلال الشهر الماضي

أعلنت مؤسسة دراسات الأمن والتوتر في إسلام آباد في تقرير لها أنه في ٧٧ هجومًا إرهابيًا وقع في باكستان خلال شهر أبريل ٢٠٢٤، قُتل ٧٠ شخصًا، منهم ٣١ عسكريًا و٣٥ مدنيًا. كما قُتل ٥٥ إرهابيًا وأُلقي القبض على ١٢ آخرين على أيدي القوات المسلحة الباكستانية. كانت إقليم خيبر بختونخواه في شمال غرب باكستان مركز العنف في البلاد. في شهر مارس، لقي ٧٧ شخصًا مصرعهم في ٥٦ هجومًا إرهابيًا.

ايطاليا.. اليمين المتطرف يستمر بالتضييق على المسلمين شرق البلاد

أصبح فقدان مسجد أو مكان للصلاة مشكلة بالنسبة للمسلمين في مدينة مونفالكونه شمال شرق إيطاليا، حيث يؤدي البعض منهم الصلاة في مواقف السيارات الإسمنتية. يمثل هؤلاء الأشخاص جزءًا فقط من المسلمين الذين منعهم رئيس بلدية مونفالكونه اليميني المتطرف من أداء الصلاة في مركزين ثقافيين. وهم ينتظرون قرار المحكمة في أواخر هذا الشهر لحل مشكلة حظر حق أداء الصلاة والعبادة الذي يعتبر محظورًا بموجب الدستور. يشكل المهاجرون ثلث سكان هذه المدينة البالغ عددهم ٣٠ ألف نسمة، ومعظمهم من المسلمين البنغلاديشيين الذين وصلوا إلى المدينة في أواخر التسعينيات.

هواجس أوروبية بشأن الإستقلال الأمني

نشرت "تاكس شاف" الألمانية مقالاً ذكرت فيه أن الحرب ضد أوكرانيا والرئاسة المحتملة لدونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بوضوح أن دول الاتحاد الأوروبي يجب أن تبذل المزيد من الجهود للدفاع عن نفسها. ولكن هناك عدم تعاون داخل الاتحاد بشأن توفير الأسلحة والدفاع.

طالبت أورسولا فون دير لايين، رئيسة المفوضية الأوروبية، مؤخرًا في اجتماع مع ممثلي صناعة الأسلحة، بأن تستيقظ أوروبا للدفاع عن نفسها لأن الرفاهية والحرية مرتبطان برأيها بالأمن المستقل.

جاءت هذه الرؤية قليلاً بعد بدء الحرب في أوكرانيا. ففي قمة قادة الاتحاد الأوروبي في فرساي بفرنسا، تعهد قادة دول وحكومات الاتحاد بتحمل مزيد من المسؤولية عن أمن أوروبا.

في ظل التظاهرات الجارية

لماذا يسعى الغرب لتأزيم الوضع الداخلي في جورجيا؟

الوفاق/ أُضيفت نقطة ساخنة جديدة إلى خريطة الاحتجاجات الجيوسياسية في العالم. هذه المرة، اهتزت جورجيا مرة أخرى. السبب الرسمي لتواجد الجماهير في الشوارع واضح: مشروع قانون حول "شفافية النفوذ الأجنبي". في الأول من مايو، تم اعتماد هذا المشروع في القراءة الثانية في البرلمان الجورجي. يلزم هذا القانون بتسجيل أي منظمة أو مؤسسة تشكل مواردها المالية الخارجية أكثر من ٣٠٪ من تمويلها. واجهت رغبة الحكومة الجورجية في سن قانون "شفافية النفوذ الأجنبي" معارضة شديدة من الغرب. ومع ذلك، تم اعتماد قانون "الممثل الأجنبي" في الولايات المتحدة قبل ٨٦ عامًا - في عام ١٩٣٨ - ولا يزال قائمًا باسم "قانون تسجيل الوكلاء الأجانب".

بموجب هذا القانون، يخضع أي شخص أو كيان أو شركة لديهم أكثر من ٢٠٪ من مواردهم المالية خارج الولايات المتحدة لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب. ومع ذلك، تعارض الولايات المتحدة سن القانون الحالي في البلدان الأخرى. السبب بسيط: يقيد هذا القانون نشاط الشبكة التي أنشأتها الولايات المتحدة في البلدان الأخرى ويشكل عقبة أمام تنفيذ برامجها، كما يقلل من فرص إنشاء شبكة جديدة.

الغرب يخشى على نفوذه

ينبع الضغط على جورجيا من هنا أيضًا. بمجرد طرح مشروع قانون "شفافية النفوذ الأجنبي" في جورجيا، حيث توجد ٢٥ ألف منظمة غير حكومية معظمها ممول من الغرب، يحشد الغرب شبكته ويخلق الفوضى في شوارع هذا البلد ويُنشط المجموعات الشعبية. في حالة اعتماد هذا القانون، ستنهار شبكة الغرب بأكملها في جورجيا، وهذا لا يعني فقط فقدان فرصة "السيطرة على جورجيا"، بل يعني أيضًا تدمير خططه لجمهوريات القوقاز الأخرى. لأن جورجيا اختيرت كمنصة رئيسية في برامج الغرب لجمهوريات القوقاز. يؤكد هذا الأمر حقيقة أن التمويل غير القانوني للشبكة الغربية يتم من جورجيا منذ سنوات. تخشى الأوساط الغربية فقدان ذراع الضغط على القوقاز الجنوبي.

لا يستسلم المسؤولون الجورجيون للضغوط غير المنطقية وغير الأخلاقية من الغرب. تحاول المعارضة الجورجية عمدًا تزييف طبيعة مشروع قانون "شفافية النفوذ الأجنبي" باستخدام عبارات مثل "تكرار القانون في روسيا" احتجاجًا على المشروع. ومع ذلك، هناك قانون مماثل قيد الإعداد ضد النفوذ الصيني في الاتحاد الأوروبي. لا توجد حاجة للمنطق لتبرير أفعال المعارضين في جورجيا. يصف منظمو الأنشطة في تبليسي قانون "شفافية النفوذ الأجنبي" بأنه "روح روسية فعالة ومعادية"، ويقولون إنه ضد أوروبا، ويصفونه بأنه وثيقة تحرم جورجيا من آفاق عضوية الاتحاد الأوروبي. و تدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أفعال المعارضين بشكل كامل.

تعتبر وسائل الإعلام الغربية هذا المشروع قانونيًا "مثيرًا للجدل" على أفضل تقدير، و تدعي أنه في أسوأ الأحوال تم إعداده تقريبًا بأوامر من روسيا. بحسب تشارلز ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، فإن هذا القانون بدلاً من أن يقرب جورجيا من الاتحاد الأوروبي، فإنه يبعدها عنه. اعتمد البرلمان الأوروبي بيانًا وطالب بروكسل بوقف عملية الاندماج الأوروبية مع جورجيا، وإلغاء عملية تحرير التأشيرات أيضًا. ومع ذلك، كنتيجة لتحرير نظام التأشيرات في إطار الاندماج في الاتحاد الأوروبي، غادر ٧٠٠ ألف جورجي إلى أوروبا وانخرطوا في وظائف متدنية. لوحظ الأمر نفسه في أوكرانيا. كلما طُلبت من جورجيا تنازلات مروعة مقابل بعض التفضيلات، تزعزعت أسس المجتمع الجورجي.

تحريض غربي

بتشجيع من هذا الدعم الغربي، بدأت المعارضة الجورجية احتجاجات واسعة النطاق. حاصر آلاف الأشخاص مبنى البرلمان في تبليسي وأغلقوا الطرق وبدأوا مواجهات مع الشرطة. وقال جوزيب بوريل، المفوض السامي للسياسة الخارجية والأمن التابع للمفوضية الأوروبية: "لا يمكن قبول استخدام القوة في قمع الاحتجاجات". وتكرر سالومي زورابيشفيلي، رئيسة جورجيا السابقة موظفة في وزارة الخارجية الفرنسية، هذه التصريحات.

لا شك في أن الاحتجاجات ستستمر. لأن القراءة الثالثة للمشروع في البرلمان قادمة. للوهلة الأولى، يجب على الحكومة الجورجية الموالية للغرب والمعتمدة على الغرب في كثير من القضايا، أن تتراجع في مثل هذه الظروف. لكن حزب "حلم جورجيا" الحاكم ليس فقط لم يتراجع، بل يرد بشدة على معارضيه أيضًا.

على سبيل المثال، اتهم رئيس الوزراء إيراكلي غاريباشفيلي الرئيسة سالومي زورابيشفيلي بالخيانة وقال: "الأمر الأكثر حزنًا هو أن الشخص الذي لا يزال يُطلق عليه اسم رئيس جورجيا من الناحية القانونية، يخون ببساطة هذا البلد. إنها تخون بشكل مباشر المصالح الوطنية لجورجيا".

أسباب موقف جورجيا الحازم:

١. تحتاج تبليسي بشدة لمثل هذا القانون كخطوة أولى في محاربة النفوذ الواضح والفاضح للغرب على سياسة جورجيا. ناهيك عن أن الحكومة الجورجية الحالية متحيزة للغرب تمامًا وتشكلت من خلال اتصال وثيق مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، على عكس مسؤولي مولدوفا وأوكرانيا، تمكنت سلطات تبليسي من الحفاظ على توجههم الوطني.

٢. تراجع ثقة تبليسي بالغرب. أدرك مسؤولو تبليسي، رغم متأخرين، أن تطوير البلاد بشكل منهجي ومصالح الشعب الجورجي ليست هي التي تلبي مطالب الغرب. نظر الغرب إلى جورجيا كقاعدة ضد روسيا في القوقاز الجنوبي. بدأت مثل هذه التناقضات في عام ٢٠٢٢ وفي سياق تطبيع العلاقات بين تبليسي وموسكو. وعمقت التناقضات عندما طلب الغرب من جورجيا بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أن تفتح "جبهة ثانية" ضد موسكو.

رفض حزب "حلم جورجيا" الحاكم بحزم طلب الغرب. وبعد فترة وجيزة، بدأت انتقادات الغرب الشديدة لتبليسي وبدأت المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب في جورجيا بالتحرك ضد الحكومة. و يدرك المسؤولون الجورجيون أن الغرب الذي يسعى لتنفيذ استراتيجية "محاربة روسيا حتى آخر أوكراني وآخر جورجي" تجاهلها عمليًا. لقد انهارت جميع الجسور، ولهذا السبب قرر الحزب الحاكم "حلم جورجيا" بقيادة بيدزينا إيفانيشفيلي أن يناضل حتى النهاية.

تعتمد تبليسي على سيناريوهين. في السيناريو الأول، يصل المعتدلون إلى السلطة في الانتخابات هذا العام في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أو تنتصر روسيا في حرب أوكرانيا ويتغير الوضع تمامًا. في هذه الحالة، يجب قبول جورجيا الغربية كما هي.

٣. لا يريد حزب "حلم جورجيا" تحويل جورجيا إلى مهد للتطرف. في البلدان التي تقاربت فيها المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يتزايد عدد البلدان التي تسعى لضمان شفافية النفوذ الأجنبي والرقابة الدقيقة على ميزانيات المنظمات غير الحكومية الأجنبية. لهذا السبب، تتجه تلك المنظمات غير الحكومية إلى أماكن مثل جورجيا التي لديها قوانين نسبيًا متساهلة. في جورجيا، تؤدي مثل هذه المنظمات غير الحكومية إلى تفاقم الأوضاع، أولاً وقبل كل شيء، فهي تسعى لتدهور العلاقات بين تبليسي وموسكو. إذا لم يتم تصحيح الأوضاع، فمن الصعب على تبليسي أن تثبت لموسكو أنه لا توجد علاقة بين مثل هذه المنظمات غير الحكومية والسلطات في البلاد.

بمجرد طرح مشروع قانون «شفافية النفوذ الأجنبي» في جورجيا، حيث توجد ٢٥ ألف منظمة غير حكومية معظمها ممول من الغرب، يحشد الغرب شبكته ويخلق الفوضى في شوارع هذا البلد

الغرب و سيناريو "الساحة" في جورجيا

يبدو أن الغرب لم يمنح حزب "حلم جورجيا" حق الاختيار. الآن المسألة الرئيسية هي انتقال الغرب من انتقادات حادة لتبليسي إلى "سيناريو الساحة". إذا تحقق هذا السيناريو، فستنهزم جورجيا الغربية إلى الأبد. ونظرًا لأن الديمقراطيين في بروكسل وواشنطن هم في السلطة وليس المعتدلين، فلا يُستثنى تطرف الوضع من هذه القاعدة.

أعطى الغرب وعودًا كثيرة لميخائيل ساكاشفيلي الذي وصل إلى السلطة قبل ٢٠ عامًا، في عام ٢٠٠٤. آمنت تبليسي بهذه الوعود. لكن في أغسطس ٢٠٠٨، بعد ٥ أيام فقط من دخول القوات الروسية إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، عُقد تجمع كبير في تبليسي. وعد الغرب تبليسي بالأمن، لكن النتيجة كانت سقوط أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بالكامل في أيدي روسيا، وتوقفت الدبابات الروسية على بعد بضعة كيلومترات من تبليسي. لم يقف الغرب الذي دفع ميخائيل ساكاشفيلي إلى هذه المغامرة خلفه، وفي النهاية كان المجتمع الجورجي هو الذي منى بالهزيمة والاضطراب. ما حدث كان استفزازًا من الغرب بقيادة الولايات المتحدة ضد الشعب الجورجي. الآن يحاولون تكرار هذا الاستفزاز مرة أخرى. لكن الشعب الجورجي، على عكس عام ٢٠٠٤، يرى الخطر ولا يخوض المغامرات. لكان من الجيد لو رأى المسؤولون الجورجيون النوايا الحقيقية للغرب منذ سنوات وعدم السماح للمغامرة الجديدة بالذهاب إلى هذا الحد. لأن الغرب قد أنشأ شبكة قوية للغاية في جورجيا على مر السنين.

في محاولة لتجنب العقوبات الصارمة والمتعددة التي فُرضت على روسيا بعد الحرب في أوكرانيا، اختارت موسكو جورجيا كواحدة من البلدان العابرة للعمليات الموازية للتصدير والاستيراد. ونتيجة لذلك، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للجورجيا الفقيرة بنسبة ١٠٪ العام الماضي. لكن الغرب لا يريد جورجيا غنية ومتطورة. ينظر الغرب إلى جورجيا كواحدة أخرى من نقاط التوتر في منطقة القوقاز، كوسيلة لمواجهة روسيا.

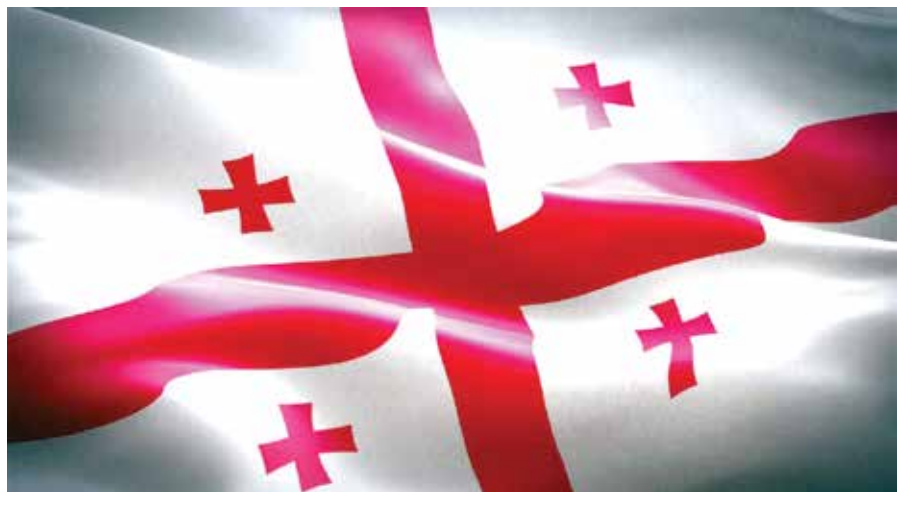

تحتاج تبليسي بشدة لمثل هذا القانون كخطوة أولى في محاربة النفوذ الواضح والفاضح للغرب على سياسة جورجيا